الأمم المتحدة

TD/B/C.II/20

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
18 February 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الخامسة
جنيف، ٢٩ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
تعزيز تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية

إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وتنفيذه

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يواجه الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديات في وضع وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع. ولمساعدة واضعي السياسات في هذا المسعى، وضع الأونكتاد إطاراً لسياسات تنظيم المشاريع. وينطوي الإطار على تنبيه لعدم وجود معيار موحّد يناسب الجميع، لكنه يلفت الانتباه، في الوقت نفسه، إلى الأهداف السياساتية والتوصيات التي يمكن أن تشكّل أساساً لوضع مبادرات وتدابير وإنشاء مؤسسات تخص بلداناً بعينها، من أجل الترويج لتنظيم المشاريع وتيسيره. ومن ميزات الإطار أنه يتضمن قائمة مرجعية عملية، وجرداً يشمل الممارسات الجيدة ومؤشرات رصد مختارة.

وبما أن هذا الإطار وثيقة حية، فإن الدروس المستفادة والتحديات التي ظهرت في البرازيل وبنما وزمبابوي وغانا ونيجيريا وغيرها من البلدان ستُسهم في تحسين الوثيقة وتوجيهات التنفيذ، من خلال تقديم توصيات عملية إلى واضعي السياسات حول أفضل السُبل لاعتماده وتكييفه مع السياقات الوطنية من أجل تيسير دور تنظيم المشاريع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – إطار سياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ ٣

ألف– صوغ الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع ٦

باء – تحسين البيئة التنظيمية إلى الحدِّ الأمثل ٧

جيم– تحسين التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع ٨

دال – تيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار ٩

هاء – تحسين فرص الوصول إلى التمويل ١٠

واو – زيادة التوعية وتدعيم شبكة العلاقات ١١

ثانياً – الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ١٢

ثالثاً – التحديات ٢١

رابعاً – الرصد والتقييم ٢٤

خامساً – ملاحظات ختامية ٢٧

مقدمة

١- إن تنظيم المشاريع حيوي للنمو الاقتصادي والتنمية. ويولّد تأسيس كيانات أعمال تجارية جديدة قيمة مضافة ومداخيل ضريبية ووظائف وابتكارات جديدة، وهو عنصر أساسي من عناصر تطوير قطاعٍ مُفعمٍ بالنشاط هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبإمكان هذا القطاع أن يُسهم في تحقيق أهداف محددة تتعلق بالتنمية المستدامة، كتوظيف النساء أو الشباب أو الفئات المحرومة. ويمكن لتطوير تنظيم المشاريع أن يُسهم أيضاً في التحول الهيكلي وبناء صناعات جديدة، بما في ذلك استحداث أنشطة اقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية.

٢- ويهدف الإطار إلى دعم واضعي السياسات في البلدان النامية في استحداث المبادرات والتدابير والمؤسسات اللازمة لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع*. وينبِّه الإطار إلى عدم وجود نهج واحد يصلح لمعالجة جميع الحالات، لكنه يقترح في الوقت نفسه خيارات سياساتية ويوصي بإجراءات في المجالات السياساتية ذات الأولوية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على نشاط تنظيم المشاريع. وهو يقترح قوائم مرجعية والعديد من الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الإفرادية. ويتضمن الإطار دليلاً للمستخدِم، ونهجاً تدريجياً في وضع سياسات تنظيم المشاريع، ومجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز.

٣- وقد ساهم خبراء من أكثر من ١٠٠ بلد في وضع الإطار خلال سلسلة اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عُقدت في جنيف بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢.

أولاً- إطار سياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ

٤- يُحدد الإطار ستة مجالات ذات أولوية تركز عليها السياسات (الشكل ١).

الشكل ١

المكونات الرئيسية لإطار الأونكتاد

المصدر: الأونكتاد.

* يمكن الاطلاع على جرد شبكي لأفضل الممارسات في مجال سياسات تنظيم المشاريع والحصول على نسخة من الإطار قابلة للتنزيل على العنوان الشبكي التالي: www.unctad.org/epf.

٥- وما يتضمنه الإطار في كل مجال من هذه المجالات أنه:

(أ) يُحدد الأهداف والخيارات السياساتية في شكل إجراءات موصى بها؛

(ب) يقترح قوائم مرجعية ودراسات حالات إفرادية وممارسات جيدة؛

(ج) يقدم جرداً شبكياً تفاعلياً للممارسات الجيدة؛

(د) يُقدم دليلاً للمستخدِم وأساليب لرصد السياسات وتقييمها؛

(هـ) يوفّر مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز.

٦- ويُعدُّ الجرد الشبكي للممارسات الجيدة في تنظيم المشاريع مكمِّلا للإطار ويوفّر فرصة أمام جميع أصحاب المصلحة لتقديم حالات وأمثلة وتعليقات واقتراحات تشكّل أساساً لوضع سياسات تنظيم المشاريع المستقبلية على نحو شامل. ويشمل الجرد سياسات وبرامج مختارة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧- وبالاقتران مع الجرد الشبكي، يصبح الإطار مجموعة أدوات سياساتية تتيح لواضعي السياسات نهجاً تفاعلياً تدريجياً إزاء وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنظيم المشاريع (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنظيم المشاريع

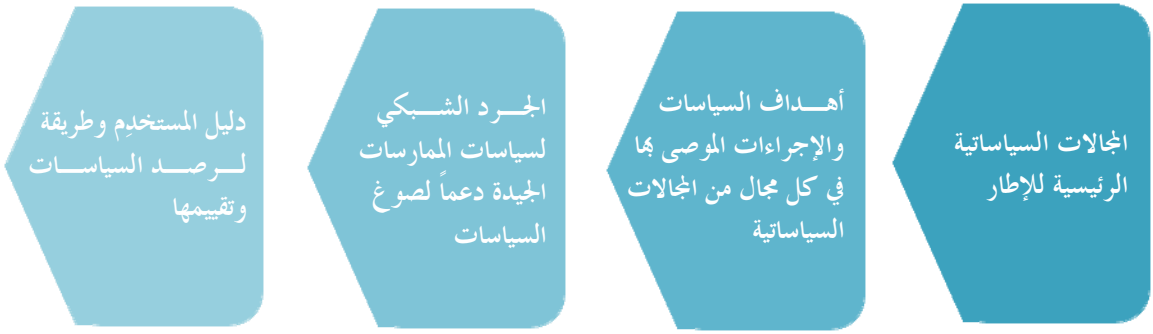

المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/epf).

٨- وقد صُمِّم الإطار كوثيقة حيّة لاستيعاب التعليقات التي تردُ من خلال الجرد الشبكي ومن خلال المنتديات السياساتية المتعدِّدة التي يعقدها الأونكتاد بشأن تنظيم المشاريع. وسيواصل الأونكتاد تضمين الإطار الدروسَ المستفادة من عمله في مجال المساعدة التقنية المتعلِّقة بتطوير تنظيم المشاريع.

٩- ويعتمد الأونكتاد في هذه المساعدة التقنية على شبكة من ٣٤ مركزاً من مراكز برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) التي توفِّر التدريب وخدمات أخرى لتطوير الأعمال التجارية لمنظمي المشاريع. والإطار عبارة عن مخطط أولي للمشاريع الرامية إلى مساعدة

واضعي السياسات في البلدان النامية على تصميم وتنفيذ برامج ناجحة في إطار تطوير تنظيم المشاريع. ويقدِّم الأونكتاد هذا النوع من المساعدة التقنية إلى البلدان بناءً على طلبها.

١٠- وترد المجالات الستة للإطار، بمزيد من التفصيل، في فرع خاص من هذه المذكرة يتضمن أمثلة عن الممارسات الجيدة التي نُفذت فيها السياسات بنجاح.

١١- ويمكن لواضعي السياسات الراغبين في استحداث المبادرات والتدابير والمؤسسات اللازمة لتشجيع وتيسير تنظيم المشاريع والأعمال التجارية الناشئة تنفيذ الإطار باتّباع الخطوات التالية:

(أ) تقييم الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البلد: ويشمل ذلك تقييم البيئة الحالية للأعمال التجارية التي أنشأ فيها منظمو المشاريع أعمالهم التجارية وأداروها وطوّروها، والنظر في مناخ الأعمال وتحديد التحدِّيات الخاصة بكل بلد. وفي إطار هذه الخطوة، ينبغي لواضعي السياسات أن يقيِّموا دور تنظيم المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية العامة للبلد، خصوصاً ما يتعلّق منها بالتنمية المستدامة. ويمكن الاسترشاد في هذه العملية بالقوائم المرجعية الواردة في نهاية كلّ باب، كما يمكن لأدوات أخرى أن تساعد في هذا المجال؛

(ب) تحديد الاستراتيجية والأولويات الشاملة لتنظيم المشاريع، من حيث الأهداف والغايات: تُعطى أهمية خاصة لتحديد مجموعات منظمي المشاريع التي تحتاج إلى المساعدة وللكشف عن الثغرات والعيوب السياساتية والبرامجية التي تهمُّ هذه المجموعات؛

(ج) تصميم مجموعة من التدابير المنسَّقة والمحدّدة الأهداف لمعالجة الثغرات والعيوب التي رُصِدَت: يمكن للأمثلة والحالات المبينة في هذه الوثيقة ولحالات الممارسات الفضلى المذكورة في الجرد الشبكي، وهي جزءٌ لا يتجزأ من هذا الإطار السياساتي، أن تكون مفيدة من خلال إتاحة الخيارات السياساتية التي يمكن اعتمادها وتكييفها مع ظروف وأهداف محدَّدة. وينبغي أن تتمخَّض الاستراتيجيات والأولويات في مجال تنظيم المشاريع والتدابير الملموسة عن خطط عمل من أجل التنفيذ المنسَّق؛

(د) رصد وتقييم أثر التدابير السياساتية والتقييم المنتظم للتعليقات المستقاة من الدروس المستفادة: ينبغي إدارة السياسة العامة لتنظيم المشاريع بدينامية لضمان استمرار وجاهة وفعالية السياسات والتدابير. وللسماح بتقييم دوري للسياسات، من المهم تحديد عدد من الغايات والأهداف القابلة للقياس. ويمكن أن يُترجم ذلك إلى مؤشِّرات أداء رئيسية يتسنّى تتبُّعها مع مرور الزمن لتبيان أوجه التحسُّن أو التدهور في ظروف تنظيم المشاريع في بلد من البلدان المضيفة. وينبغي أن تكون الأهداف السياساتية ومؤشِّرات أدائها محدودة العدد، وأن تكون هناك بعض المعايير التي تحكم اختيار المؤشِّرات. وترد هذه المعايير في الفصل الثالث كما ترد مجموعةٌ توضيحيةٌ للمؤشِّرات الممكنة في الجدول ٧.

١٢- وفيما يلي لمحة عامة عن المجالات الستة ذات الأولوية في الإطار.

ألف- صوغ الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع

١٣- يمثِّل تنظيم المشاريع أحد أهم محرِّكات خلق الوظائف والنمو الاقتصادي، وهو يكتسي أهميةً حاسمةً في تطوير قطاع نظامي نشط لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويعزِّز تنظيم المشاريع زيادة الإنتاجية كما أن من شأنه المساعدة في إيجاد حلول في إطار قطاع الأعمال لمواجهة التحدِّيات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تحدّي تغيُّر المناخ. ولا تنشط جميع البلدان النامية دوماً في تشجيع تنظيم المشاريع من خلال مبادرات سياساتية مخصصة. وتبيِّن النظريات الاقتصادية والممارسات العملية أن بإمكان تنظيم المشاريع أن يولِّد مكاسب اجتماعية إضافة إلى المكاسب الخاصة. ولذلك من المبرَّر أن تضطلع الحكومات بدور استباقي في دعم تنظيم المشاريع، وهو مسعى يتطلَّب نهجاً نظمياً. وينبغي تكييف الاستراتيجيات الوطنية لتنظيم المشاريع مع الظروف المحدَّدة لكل بلد. لذلك، لا بد من توضيح كيفية الإسهام المتوقَّع لتنظيم المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية العامة وتحديد الحالات التي ينبغي أن تتدخَّل فيها السياسات والمؤسسات لتحقيق هذه الأهداف. انظر الجدول ١.

الجدول ١

صوغ الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) تحديد التحدِّيات الخاصة بكل بلد	تفصيل الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البلد تحديد فرص وتحدِّيات تنظيم المشاريع الخاصة بكل بلد
(ب) تحديد الأهداف وترتيب الأولويات	تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف محدّدة والوصول إلى مجموعات مستهدفة محددة. تطوير الإجراءات وترتيبها حسب الأولويات.
(ج) ضمان اتّساق استراتيجية تنظيم المشاريع مع السياسات الوطنية الأخرى	مواءمة استراتيجيات تنظيم المشاريع مع استراتيجية التنمية العامة والاستراتيجيات الأخرى لتنمية القطاع الخاص إدارة التفاعل وخلق تآزرات في مجال السياسة العامة
(د) تعزيز الإطار المؤسسي	تعيين مؤسسة رائدة إنشاء آلية تنسيق فعّالة بين الوكالات وتوضيح الولايات العمل مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ضمان تقديم خدمات تضاهي خدمات الأعمال التجارية
(هـ) قياس النتائج، وضمان التعلّم في مجال وضع السياسات	تحديد مؤشِّرات أداء واضحة ورصد الأثر إرساء إجراءات اعتيادية مستقلّة في مجال الرصد والتقييم إدراج التعليقات المستقاة من الدروس المستفادة

المصدر: الأونكتاد.

باء- تحسين البيئة التنظيمية إلى الحدِّ الأمثل

١٤- يتطلّب إطلاق العنان لتنظيم المشاريع توفر بيئة تتيح لمنظِّم المشاريع إنشاء مؤسسة أعمال وتشغيلها وإدارتها، وإذا اقتضى الأمر إغلاقها، في إطارٍ يضمن الامتثال للقواعد القانونية التي تحكم إجراءات الكشف عن المعلومات والترخيص والتسجيل، وحماية الملكية المادية والفكرية.

١٥- وينبغي أن تشكِّل البيئة التنظيمية حافزاً للأشخاص على إنشاء مؤسسات الأعمال الخاصة بهم وتجريب أفكار جديدة في مجال الأعمال التجارية والإقدام على المخاطرة المحسوبة، وتقليص الأعباء الإدارية إلى الحدِّ الأدنى المطلوب لدعم السياسات العامة وأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يحتاج تطوير تنظيم المشاريع إلى قواعد ولوائح تنظيمية لضمان المعايير التي يراها المجتمع برمّته ضروريةً، كالتنمية الشاملة والمستدامة. وتتعلّق هذه المعايير بالصحة والأمن والبيئة والعمالة وبأية معايير أخرى يعتبرها المجتمع ككل ضرورية لضمان التنمية الشاملة والمستدامة.

١٦- ويقدِّم الجدول التالي ملخصاً للأهداف السياساتية والإجراءات الموصى بها.

الجدول ٢

تحسين البيئة التنظيمية إلى الحدِّ الأمثل

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) دراسة الاحتياجات التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة	الوقت المرجعي لإطلاق مؤسسة أعمال تجارية وكلفته الأنظمة المرجعية الخاصة بكلّ قطاع وكلّ منطقة إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص حول التكاليف والمنافع التنظيمية موازنة النظم والمعايير مع أهداف التنمية المستدامة
(ب) تذليل العقبات التنظيمية إلى الحدِّ الأدنى فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات الأعمال التجارية حيثما اقتضى الأمر ذلك	استعراض المتطلّبات التنظيمية (كالرخص والإجراءات والرسوم الإدارية) وتقليصها إذا اقتضى الأمر ذلك اعتماد آليات شفافة لتوفير المعلومات وآليات للتتبع السريع وإنشاء مجمّعات موحّدة تجمع الإجراءات في مكان واحد تعزيز الإجراءات المتعلقة بتسجيل مؤسسات الأعمال التجارية والإبلاغ وذلك بالاستناد إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
(ج) بناء ثقة منظّمي المشاريع في البيئة التنظيمية	ضمان حوكمة رشيدة تيسير وتسريع إنفاذ العقود إنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات ضمان حماية الملكية الحدُّ من وصمة الإفلاس وتيسير إعادة إطلاق الأعمال التجارية

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(د) إرشاد منظمي المشاريع خلال العملية الإدارية لإنشاء المؤسسات وتعزيز منافع إضفاء الصفة الرسمية عليها	تنفيذ حملات إعلامية بشأن المتطلّبات التنظيمية التحديد الواضح للصلة بين المتطلّبات التنظيمية والخدمات العامة، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال التجارية مساعدة المؤسسات الناشئة في الوفاء بالمتطلّبات التنظيمية

المصدر: الأونكتاد.

جيم- تحسين التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع

١٧- تتركز مهارات تنظيم المشاريع حول المواقف (المهارات غير التقنية) كالقدرة على المثابرة، وتدعيم شبكة العلاقات، والثقة بالنفس، من جهة، والمهارات التمكينية (المهارات التقنية) من ناحية أخرى، كالمعارف اللازمة لإنشاء مؤسسات الأعمال التجارية، وتخطيط الأعمال التجارية، والدراية في الشؤون المالية، والقدرات الإدارية. وتركز السياسات والبرامج التثقيفية الفعالة في مجال تنظيم المشاريع على تطوير القدرات والمهارات في مجال تنظيم المشاريع. وهي قدرات ومهارات يمكن نقلها والاستفادة منها في العديد من سياقات العمل. ولا ينحصر الهدف في تعزيز قدرة المزيد من الأفراد على بدء مشاريعهم الخاصة وتعزيز رغبتهم في ذلك، بل يتعداه إلى تطوير ثقافة تنظيم المشاريع في المجتمع. ومن شأن سياسات الحكومة المتعلقة بتنظيم المشاريع أن تضمن إدراج تنظيم المشاريع في التعليم النظامي بشكل رسمي كجزء من برامج التدريب المجتمعي والريفي والمهني (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

تحسين التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) إدماج تنظيم المشاريع في التعليم النظامي وغير النظامي	تعميم مراعاة زيادة التوعية بمجال تنظيم المشاريع وتطوير سلوكيات تنظيم المشاريع، بدءاً من مرحلة التعليم الابتدائي (مثل سلوكيات المجازفة والعمل الجماعي) تشجيع تنظيم المشاريع من خلال المواد الاختيارية والأنشطة الخارجة عن المنهج الدراسي، وعقد حلقات دراسية للتوعية بالتطوير الوظيفي وتنظيم زيارات إلى مؤسسات الأعمال، في مرحلة التعليم الثانوي دعم دورات وبرامج وكراسي أساتذة تنظيم المشاريع في مؤسسات التعليم العالي والجامعات تعزيز التدريب المهني وبرامج التلمذة تشجيع مراكز التدريب في مجال تنظيم المشاريع والتواصل معها

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(ب) وضع مناهج دراسية فعالة في مجال تنظيم المشاريع	إعداد مواد تعليمية تتناول المهارات الأساسية لتنظيم المشاريع
	تشجيع المواد التعليمية التي تتكيف مع الظروف المحلية، ودراسات الحالات الإفرادية، والنماذج التي يُقتدى بها
	تعزيز الأدوات التفاعلية والشبكية
	تشجيع المنهجيات التجريبية ومنهجيات التعلُّم بالممارسة
(ج) تدريب المدرسين	ضمان تعاطي المدرسين مع القطاع الخاص ومع منظمي المشاريع، ودعم المبادرات التي تجذب منظمي المشاريع إلى المؤسسات التعليمية
	تشجيع تدريب المعلمين في مجال تنظيم المشاريع
	تعزيز شبكات المدرسين في مجال تنظيم المشاريع
(د) إقامة الشراكات مع القطاع الخاص	تشجيع رعاية القطاع الخاص للتدريب وتطوير المهارات في مجال تنظيم المشاريع
	ربط مؤسسات الأعمال التجارية بشبكات التعليم في مجال تنظيم المشاريع
	تطوير برامج التوجيه

المصدر: الأونكتاد.

دال- تيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار

١٨- ثمة تآزر بين تنظيم المشاريع والتكنولوجيا والابتكار. فالتكنولوجيا توفر لمنظمي المشاريع أدوات جديدة لتحسين فعالية مؤسساتهم وإنتاجيتها، أو منصات جديدة يستندون إليها في بناء مشاريعهم. وفي المقابل، يعزز منظمو المشاريع الابتكار التكنولوجي من خلال استحداث منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة أو تحسين الموجود منها، وضمان تسويقها. وهاتان الزاويتان مهمتان بدرجات مختلفة في البلدان النامية، بحسب مستوى التنمية الاقتصادية المحلية، ومعدّل اعتماد التكنولوجيات المستخدمة عالمياً، والقدرات الابتكارية للشركات أو مؤسسات الأبحاث المحلية. ويراعي الجدول التالي العلاقة ذات الاتجاهين بين تنظيم المشاريع والتكنولوجيا أو الابتكار، ويبيّن العناصر التي يشملها هذا المجال.

الجدول ٤

تيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) دعم تعزيز نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص	إطلاق حملات توعية وبناء قدرات حول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
	تعزيز اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
	دعم تطوير منصات شبكية ومتنقلة لمعلومات السوق
	توفير التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفئات محددة مثل النساء ومنظمي المشاريع الريفيين
(ب) تشجيع الشبكات المشتركة بين الشركات التي تساعد في نشر التكنولوجيا والابتكار	تعزيز الروابط الأفقية من خلال تطوير تجمعات الشركات
	تقديم المساعدة في مجال توحيد المعايير وإصدار شهادات الجودة لشبكات المؤسسات المحلية (بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية)
	تعزيز الروابط التجارية من خلال تطوير قدرة الموردين
(ج) إقامة الجسور بين الهيئات العامة، ومؤسسات البحوث، والجامعات، والقطاع الخاص	تحديد أنشطة بحث مشتركة يُحدَّد فيها المشاركون والمستفيدون تحديداً واضحاً
	تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمع بين الهياكل الأساسية العامة والخاصة بهدف نشر الابتكار
	إرساء تعاون مفيد للأسواق بين الجامعات وقطاع الصناعة
	تعزيز أوجه التآزر المؤسسي على الصعيد القطاعي
(د) دعم إنشاء مؤسسات أعمال متقدمة تكنولوجياً	إقامة حاضنات للأعمال التجارية ومراكز معرفة ومجمعات للعلوم مزوَّدة بتكنولوجيات عالية
	تيسير إنشاء مؤسسات الأعمال التي تُسوّق الابتكار
	بناء شبكات مع الخبراء والأكاديميين العلميين البارزين في شتى أنحاء العالم في القطاعات المعتمِدة على كثافة المعارف
	إفساح المجال أمام الباحثين والمبتكرين للحصول بشكل مبسط على حماية لبراءات اختراعاتهم تكون فعالة من حيث التكلفة

المصدر: الأونكتاد.

هاء- تحسين فرص الوصول إلى التمويل

١٩- ما زالت صعوبة الحصول على التمويل تشكل عقبة كأداء أمام الكثير من منظمي المشاريع الطموحين، لا سيما في البلدان النامية. وتؤكد دراسات حديثة أن الفجوة العالمية في تمويل المؤسسات المتناهية الصِغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لا تزال هائلة. فجميع جهات تنظيم المشاريع، أياً كان نوعها وحجمها، تحتاج إلى طائفة من الخدمات المالية تشمل تسهيلات في الإيداعات والمدفوعات وفي الحصول على الائتمان وأسهم رأس المال والضمانات. ويمكن للكثير من منظمي المشاريع في البلدان النامية الاستفادة من بناء القدرات المستهدَفة في مجال الإلمام بالشؤون المالية ومن آليات الأداء الابتكارية التي تستخدم التكنولوجيات المصرفية الحديثة. ويشير الجدول أدناه إلى عدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين فرص الحصول على التمويل.

الجدول ٥

تحسين فرص الحصول على التمويل

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية ذات الصلة وفقاً لشروط ملائمة	وضع نُظم عامة لضمان الائتمان
	حفز استحداث ضمانات متبادلة من القطاع الخاص
	تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية، وتمويل سلاسل الإمدادات (التعميل)، وإيجار الشراء
	تيسير آليات تدقيق القروض المشتركة غير المشروطة بضمان تبعي
(ب) تعزيز التمويل من أجل الابتكار	تقديم حوافز لجذب مستثمري رأس المال المُجازِف ورعاة الأعمال
	تشجيع طرائق تمويل أسهم رأس المال ورأس المال المُجازِف
	تقديم قروض وحوافز على أساس الأداء في مجال الابتكار والنمو الأخضر
	تيسير استخدام الملكية الفكرية كضمان تبعي
(ج) بناء قدرات القطاع المالي على خدمة المؤسسات الناشئة	وضع ميثاق مالي وطني
	تعزيز فرص وصول القطاعين العام والخاص إلى شراكات التمويل أو إلى مجموعات محددة
	تقديم منح في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية لتوسيع نطاق أنشطة الإقراض (كتوفير خدمات التمويل من خلال مكاتب البريد وغيرها من جهات الإقراض المحلية القريبة واستخدام التكنولوجيات المصرفية الجديدة للوصول إلى المناطق الريفية)
(د) توفير التدريب لمنظمي المشاريع وتطوير إلمامهم بالشؤون المالية وتشجيع الإقراض والاقتراض بشكل مسؤول	وضع برامج تدريب للإلمام بالشؤون المالية والمحاسبية
	الاضطلاع بإشراف ملائم على المنتجات المالية المقدمة لمنظمي المشاريع الاجتماعيين ومنظمي المشاريع الصُغرى
	توسيع نطاق تغطية مكتب الإقراض الخاص وسجل الائتمانات العامة

المصدر: الأونكتاد.

واو- زيادة التوعية وتدعيم شبكة العلاقات

٢٠- يمكن للنظرة الاجتماعية والثقافية السلبية حيال تنظيم المشاريع أن تشكِّل عائقاً كبيراً أمام إنشاء مؤسسات الأعمال وأن تقوِّض الأثر الإيجابي للتدخُّلات السياساتية الداعمة لتنظيم المشاريع. ولن تحقق الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى دعم إنشاء مؤسسات الأعمال التجارية أو إلى تيسير حصول منظّمي المشاريع على التمويل الأثر الأمثل إذا كانت فئات واسعة من

السكّان لا تعتبر تنظيم المشاريع خياراً حيوياً ومجزياً، أي إذا كانت هذه الفئات لا تنظر في تنظيم المشاريع إلا إذا اضطرت لذلك أو إذا أُرغمت عليه. ويمثِّل تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع، التي تقيِّم إيجابياً منظمي المشاريع، عاملاً رئيسياً في تحديد نجاح أي إطار سياساتي لتنظيم المشاريع؛ وهو أيضاً عامل حاسم للتغلُّب على ثقافة الاتكال – على الحكومات أو على الجهات المانحة. ويقدِّم الجدول ٦ ملخصاً للأهداف والإجراءات.

الجدول ٦

زيادة التوعية وتدعيم شبكة العلاقات

الأهداف السياساتية	*الإجراءات الموصى بها*
(أ) إبراز قيمة تنظيم المشاريع للمجتمع ومعالجة التحيُّزات الثقافية السلبية	إطلاق حملات اتصال وتوعية في مجال تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة
	استخدام وسائل الإعلام، ومساحات الحوار السياساتي والخُطب، والعروض، والتقارير في دعم تنظيم المشاريع
	نشر المعلومات المتعلِّقة بتنظيم المشاريع بما في ذلك تنظيم المشاريع الاجتماعية، وأثر تنظيم المشاريع على الاقتصاد
	الاحتفاء بالنماذج التي يُقتدى بها في مجال تنظيم المشاريع من خلال تخصيص جوائز لها وغير ذلك من المبادرات
	إشراك منظمي المشاريع في عمليات الحوار السياساتي بهدف زيادة وعي الموظفين الحكوميين
(ب) التوعية بفرص تنظيم المشاريع	الترويج لفرص الأعمال التجارية المرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ومخططات الحوافز ذات الصلة
	تنظيم معارض إعلامية ومهنية، ومنتديات ومؤتمرات قمة حول فرص الأعمال التجارية، بما في ذلك في قطاعات اقتصادية محددة أو بشأن نماذج محدّدة للأعمال التجارية مثل حقوق الامتياز المتناهية الصغر
(ج) حفز مبادرات القطاع الخاص وتعزيز الشبكات بين منظمي المشاريع	دعم الحملات التي يقودها القطاع الخاص
	تيسير برامج التبادل بين مؤسسات الأعمال التجارية، وبوابات الأعمال التجارية، والمعارض، وجمعيات ونوادي مؤسسات الأعمال التجارية
	إشراك الجاليات في الشتات في الشبكات المحلية لتنظيم المشاريع

المصدر: الأونكتاد.

ثانياً- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة

٢١- أثبت الإطار، منذ إطلاقه في نيسان/أبريل ٢٠١٢ خلال الأونكتاد الثالث عشر، جدواه في مناقشة ووضع وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع في عدد من البلدان هي: البرازيل

وبنما وزمبابوي وغانا ونيجيريا. وقد تعاون الأونكتاد في هذه البلدان مع واضعي السياسات، من خلال شبكة مراكز برنامج إمبريتيك الموجودة، على تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص. وكخطوة أولى، شرعت الحكومات الوطنية لهذه البلدان في مشاورات حول تنظيم المشاريع من خلال منتديات وطنية وحلقات دراسية إقليمية، وعمليات وضع المعايير، وآليات الاستعراض التي تشرك أصحاب المصلحة. وتستحق هذه المبادرات التنويه. وقد يسهم هذا الحوار في بناء الثقة وإقامة الشراكات في وضع سياسات تنظيم المشاريع وفي عملية تنفيذها. ويركِّز الإطار على أهمية المرحلة الأولية ويقدِّم توجيهات لإنشاء آلية لتقييم حالة تنظيم المشاريع في البلد المعني، وتحديد الأولويات والأهداف. وحدثت التطوُّرات التالية، على وجه الخصوص، في البلدان المذكورة أعلاه.

٢٢- البرازيل: عقد وزير التنمية والصناعة والتجارة الخارجية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ حلقة دراسية دولية عن السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع (انظر المربع ١). وكان من بين أصحاب المصلحة الآخرين الذين حضروا الحلقة الدراسية جامعة برازيليا، ومؤسسة إنديفور البرازيل، والاتحاد الأوروبي، ومركز دعم التطور التكنولوجي، والاتحاد الوطني للتجارة والسلع والخدمات والسياحة. وناقش المشاركون أفضل الممارسات في صوغ استراتيجية لتنظيم المشاريع. وقدَّم الأونكتاد الإطار وناقشه مع أصحاب المصلحة.

المربع ١

البرازيل: الحلقة الدراسية الدولية عن السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع

تتمتّع البرازيل باقتصاد واعد للغاية. فعلى الرغم من تباطؤ معدّلات النمو عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، حافظ الاقتصاد البرازيلي على زخمه في مجال تنظيم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتمثِّل هذه المجالات، في الكثير من الأحيان، منبتاً للابتكار. وتشكِّل الشراكة السليمة بين القطاعين العام والخاص في تشجيع المؤسسات الناشئة الدافع للمسعى البرازيلي في مجال تنظيم المشاريع الذي تقوده مؤسسة خدمة دعم مشاريع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر في البرازيل. وترى هذه المؤسسة أن تزايد عدد الشركات الجديدة في البرازيل مرتبطٌ بنمو روح المبادرة. ومع ذلك لا يزال هناك مجالٌ كبيرٌ لتحسين بيئة الأعمال التجارية. إذ يواجه منظّمو المشاريع البرازيليون صعوباتٍ في فتح مؤسسات أعمال تجارية وإغلاقها، ويعانون من نظام ضرائب معقّد ومن صعوباتٍ في الحصول على التمويل. وعلاوةً على ذلك، لا يزال التثقيف في مجال تنظيم المشاريع غير كافٍ على الرغم من بذل جهود جيدة لإدراجه في التعليم النظامي وغير النظامي. وللتصدِّي لهذه المسألة على نحو شامل، وضعت الحكومة خطةً لتصميم استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع. وشرع واضعو السياسات في البرازيل، بدايةً، في دراسة حالة تنظيم المشاريع في البلد.

وعقدت الحكومة، بدعم من برنامج إنديفور البرازيل ومؤسسة خدمة دعم مشاريع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر في البرازيل، ست حلقات عمل شارك فيها أصحاب المصلحة

من جميع أنحاء البلد بهدف التوصل إلى فهم تامّ للتحدِّيات الخاصة التي تواجه تطـــوير تنظـــيم المشاريع. وحدد أصحاب المصلحة أهدافاً معينة سيسعون إلى تحقيقها من خلال تشجيع تنظيم المشاريع باستخدام أسلوب "المقهى العالمي" (www.theworldcafe.com/method.html) من أجل حفز تبادل الأفكار والتفاعل. وألقت حلقات العمل الضوء على ١١ مجالاً من مجالات التدخُّل، وهي البيئة الاقتصادية؛ والإطار التنظيمي؛ والحوكمة؛ والهياكل الأساسية؛ والتعليم؛ والتدريب والتعميم؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ وفرض الضرائب وتيسير الأعمال التجاريـــة؛ والاســـتثمار والتمويل والائتمان؛ والملامح الثقافية وملامح تنظيم المشاريع؛ وتنظيم المشاريع لفئات ســـكانية خاصة مستهدفة. وسيُراعى إطار الأونكتاد في وضع مشروع سياسة وطنية عامة.

٢٣- وبالاستناد إلى قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الممارسات الجيدة، قـــدّمت الحلقـــة الدراسية نظرةً متعمّقة في السياسات الفعّالة لتنظيم المشاريع التي نُفِّذت في المنطقة. وجـــاءت المبادرة تتويجاً لعملية نفَّذتها حكومة البرازيل لدراسة الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البرازيل كخطوة أولى نحو وضع سياسة وطنية لتنظيم المشاريع. واختُتِمت الحلقة الدراسية باستعراض أجراه المشاركون لمشروع سياسة وطنية عامة بشأن تنظيم المشاريع.

٢٤- غانا: تعكس تجربة غانا في وضع استراتيجية تنمية للقطاع الخاص عمليـــة شـــاملة وجامعة تستند إلى تشاورٍ واسع النطاق مع أصحاب المصلحة في هذا البلد، يهدف إلى ضمان وضع سياسة موسَّعة يؤيدها جميع أصحاب المصلحة (انظر المربع ٢). وتواصل حكومة غانا بنشاط إدراج التعليقات المستقاة من الدروس المستفادة وتعمل على تشجيع وضـــع سياســـة اقتصادية دينامية.

٢٥- فعلى سبيل المثال، اجتمعت الحكومة عام ٢٠١١ مع أصحاب مصلحة آخـــرين في حلقة عمل نظّمها الأونكتاد والفريق الغاني المعني بالتنمية الاقتـــصادية، برعايـــة مؤســـسة فريدريك إيبيرت، ومعهد الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية في جامعة غانا. وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية، فإن التحوّل الاقتصادي الحالي، بحسب رأي الخبراء، بطيء للغاية لدرجة تجعله عاجزاً عن خلق فرص عمل لائقة للشباب ولقوة العمل التي تنمو بسرعة في غانا (المربع ٢).

المربع ٢

غانا: الفريق المعني بالتنمية الاقتصادية يركِّز على تنظيم المشاريع

لا يزال اقتصاد غانا اقتصاداً زراعياً يعتمد على السلع الأساسية. ولا بدّ من تحوّله إلى اقتصاد يقوم على الصناعة التحويلية والصناعات الأخرى والخدمات من أجل تحقيق النمـــو وخلق فرص العمل، والحدِّ من الفقر، وتكوين الثروة. ويبدو النمو الاقتصادي لغانا واعـــداً للغاية في ظلِّ المعدّلات العالية للنمو الاقتصادي وزيادة إيرادات النفط وارتفاع أسعار سلعها الأساسية الرئيسية. كما أن حوكمتها الاقتصادية واستقرارها السياسي همـــا أكثـــر فعاليـــة

مما تشهده معظم البلدان الأفريقية الأخرى. أضف إلى ذلك أن القدرة الشرائية للطبقة المتوسّطة الحضرية آخذة في الارتفاع. ويولِّد ذلك ظروفاً ملائمةً للطلب على المنتجات الزراعية والصناعية المحلية. وعلى الصعيد الوطني، تطوّرت قاعدة المهارات أيضاً بحيث باتت الشركات المحلية قادرة على اغتنام عدد أكبر من الفرص.

وحضر الخبراء حلقة عمل نظّمها الأونكتاد ومؤسسة فريدريك إيبيرت. وقالوا إن استراتيجية غانا الوطنية الثانية لتنمية القطاع الخاص في الأجل المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ هي استراتيجية طموحة ومعدّة بشكل جيد. وتتصدى الاستراتيجية لمعظم العقبات التي يعاني منها القطاع الخاص في غانا. وقد أُتيحت للقطاع الخاص فرصة المشاركة الكاملة في وضع الاستراتيجية وتنفيذها. ثم إن روح بعض المبادرات التي تنطوي عليها الاستراتيجية – مبادرة نمو مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وصندوق مواجهة تحدِّيات الابتكار وإقامة الروابط بين مؤسسات الأعمال التجارية – قد أدخلت بحق، تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في صلب جدول الأعمال الوطني لتعزيز القدرة التنافسية. بيد أن سياسة تنظيم المشاريع ليست متجذِّرة بشكل كامل في هذه الاستراتيجية.

وحدّد الخبراء مواطن الضعف التالية في الاستراتيجية: تشتُّت السياسات التي تتناول تنظيم المشاريع؛ وغياب تنظيم المشاريع من المناهج التعليمية الوطنية؛ وضعف الروابط بين الجامعات والقطاع الصناعي فيما يتعلّق بالابتكار وتسويق التكنولوجيا؛ ومحدودية بناء القدرات في المؤسسات المالية، مما يؤدّي إلى ارتفاع كبير في فروق أسعار الفائدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وعدم الوعي بما يوجد من تدابير دعم؛ والحاجة إلى استراتيجية واضحة لاستحداث وظائف ملائمة لقوة العمل الكبيرة في القطاع غير النظامي؛ وعدم وجود برنامج متكامل لتطوير تنظيم المشاريع. وتشمل الجوانب الإيجابية أحكاماً تساعد في إنشاء مؤسسات الأعمال من خلال تبسيط الشروط التنظيمية؛ وإنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات ومحاكم تجارية؛ ووجود مواد تدريبية باللغات المحلية في مجال تنظيم المشاريع (أعدّتها منظمات غير حكومية)؛ وتدابير مختلفة لتعزيز الإدماج المالي للنساء والشباب؛ والوعي بأهمية تنظيم المشاريع في صفوف الموظفين العموميين؛ ودعم وإجازة تنظيم المشاريع من جانب كبار المسؤولين الحكوميين. ولاحظ الخبراء كذلك الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين المبادرات وكيّفوا القوائم المرجعية لإطار الأونكتاد مع السياق الغاني. واعتمدت حلقة العمل ما قُدِّم من توصيات وأعرب ممثِّلون عن وزارة التجارة والصناعة عن اهتمامهم بصوغ استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع في غانا بدعم من الأونكتاد.

٢٦- نيجيريا: نقّحت الحكومة النيجيرية مؤخّراً سياستها الوطنية المتعلِّقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى عملية استعراض شاملة قامت بها وزارة التجارة والاستثمار الاتحادية. ونظّمت الحكومة عدة حلقات عمل لإجراء استعراضات نظراء في ست

مناطق جغرافية – سياسية. وقدَّم أصحاب المصلحة تعليقات مفيدة. وشاركت رابطات مؤسسات الأعمال، ومسؤولون حكوميون، والمؤسسات ذات الصلة في القطاعين الخاص والعام، في حوار بنّاء مع الوكالة النيجيرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسعت الحكومة إلى ضمان أن تراعي السياسة الوطنية أفضل الممارسات الدولية في تطويرها للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتصدَّت للتحديات الراهنة (المربع ٣).

المربع ٣

آلية التعقيبات الخاصة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا

اعتُبِر تطوير قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مكوِّناً رئيسياً من المكوِّنات اللازمة لتحقيق أهداف رؤية نيجيريا لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلَّق بخلق فرص العمل، وتكوين الثروات، واستدامة النمو والتنمية الاقتصاديين. وفي نيجيريا، تشكِّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٨٠ في المائة من جميع مشاريع الأعمال وتغطي طائفةً واسعةً من الأنشطة الاقتصادية. وبيّن مسحٌ أجرته الوكالة النيجيرية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٠ أن قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قد ساهم في إجمالي الناتج المحلي للبلد بنسبة ٤٦ في المائة.

فمن جهة، هناك ١٧,٢٦ مليون مؤسسة متناهية الصغر (يوظف كل منها أقل من ١٠ أشخاص)، أي أنها توظّف ٣٢,٤١ مليون شخص على الأقل. وهذا النوع من المؤسسات هو السائد في تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات الآلية، والأدوات المترلية، وهي قطاعات تمثِّل ٤٩,٦ في المائة من مجموع العمالة، تليها الزراعة (٢,٤ في المائة). وفي العادة، يدير المؤسسة المتناهية الصغر مالكٌ واحدٌ أو إداريٌ يساعده بشكل أساسي أفراد من الأسرة لا يتقاضون أجراً وموظفون مؤقّتون. كما أن قيمة الناتج ومستويات التكنولوجيا والمهارات متدّنية للغاية. ويأتي التمويل أساسا من الموارد الفردية، مع بعض المساعدة من الأسرة، والأصدقاء، والصناديق التقليدية المشتركة. ومن ناحية أخرى، تغطي المؤسسات الصغيرة التي توظف ما يتراوح بين ١٠ أشخاص و٤٩ شخصاً نفس طيف أنواع المؤسسات لكنها تتركَّز في الفئة الأكثر حداثةً وتطوراً. ورغم أن معظمها ملكيات فردية، فإن عدداً كبيراً منها شركات أعمال. ويعمل في هذه الفئة جزءٌ كبيرٌ من القوة العاملة المتعلِّمة ومن أصحاب المهارات التقنية، وتتمتّع هذه الفئة بفرص أفضل للحصول على دعم من المصارف. كما أنها تتمتّع بأكبر قدرة على النمو من خلال التعزيز وبناء القدرات والدعم. ومن الناحية التنظيمية، فإن للعاملين في هذه الفئة من الشركات رابطات مهنيةً ونقابيةً تمثِّلهم. وبصورة عامة، لم تتمكّن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا من بلوغ كل ما تستطيع القيام به وذلك نتيجة بعض العوامل الأساسية التي تعيق عملها، كنقص فرص الحصول على التمويل وضعف الهياكل الأساسية.

ويرجع تاريخ السياسة الوطنية المتعلّقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى عام ٢٠٠٧. وبعد خمس سنوات من التنفيذ، قررت حكومة نيجيريا تنقيح هذه السياسة، آخذة في الحسبان التعقيبات والدروس المستفادة، وقامت بتحديثها بما يتلاءم مع التحدِّيات الراهنة. وتراعي السياسة المنقّحة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق باستراتيجية تنظيم المشاريع، وعلى نطاق واسع، التوصيات الواردة في إطار الأونكتاد. وهي تحدِّد عدّة مجالاتٍ برنامجية، هي الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع، والتمويل، والإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي، وتنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير، والخدمات الإرشادية وخدمات الدعم، والتسويق، والهياكل الأساسية، والتوعية، وتدعيم شبكة العلاقات.

وتقترح السياسة المنقّحة إطاراً مؤسسياً لتنفيذ السياسات ورصدها، على أن تضطلع الوكالة النيجيرية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الرئيسية في هذا المجال إلى جانب مجلس وطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُنشأ ليكون أعلى هيئة في مجال تطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وهي تشمل أيضاً خطة عمل وإطاراً مؤسسياً للتنفيذ. ويستفيد المشروع من إطار الأونكتاد بطريقة متّسقة ومتكاملة. ويقترح الأونكتاد أيضاً ما يلي:

- التركيز على إدراج تنظيم المشاريع في خطة العمل وفي الإطار المؤسسي للتنفيذ؛
- وضع هدف سياساتي محدّد للحثِّ على إنشاء مؤسسات جديدة في صناعات وخدمات متنوّعة خارج القطاع الفلاحي؛
- تحديد الإجراءات الخاصة بالفئات المستهدفة ذات الأولوية كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر: إطار سياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ الذي أعده الأونكتاد (http://uncatd.org/epf).

٢٧- بنما: كان عام ٢٠١٢ عاماً مميزاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا البلد. فقد قدمت الحكومة، في ذلك العام، دعماً جريئاً في مجال تنظيم المشاريع، ونظمت مناسبات هامة شملت ما يلي:

(أ) افتتاح وزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مركزاً لتنظيم المشاريع؛

(ب) الشروع في خطة رئيسية تنفذها وزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتهيئة بيئة ملائمة لتنظيم المشاريع؛

(ج) تنظيم أول منتدى للسياسة الوطنية لتنظيم المشاريع في بنما (انظر المربع ٤).

٢٨- وافتتح وزير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منتدى بعنوان "تنظيم المشاريع في بنما: دور السياسات العامة والابتكار"، ضم أكثر من ٣٠٠ مشارك من أوساط منظمي المشاريع في البلد. وحدد المنتدى مجالات رئيسية للمناقشة، هي الابتكار والتكنولوجيا، والتعليم في مجال تنظيم المشاريع، والحصول على التمويل. واستخدم ثلاثة أفرقة عاملة أسلوب الإطار كمبدأ توجيهي في تحديد الخيارات السياساتية والإجراءات الموصى بها في هذا المجال. واستخدمت الأفرقة العاملة القوائم المرجعية الواردة في الإطار لإجراء تقييم أولي لكل مجال، وناقشت أفضل الممارسات في المنطقة وقيَّمت مؤشرات الرصد (انظر المربع ٤).

المربع ٤

المنتدى الوطني لسياسات تنظيم المشاريع في بنما

تمخض منتدى سياسات تنظيم المشاريع الذي نظمه الأونكتاد بالتعاون مع مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، ومؤسسة مدينة المعارف، وبرنامج إمبريتيك في بنما في أيار/مايو ٢٠١٢ عن ١١ توصية قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بسياسات تنظيم المشاريع تغطي المجالات الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها. وتشمل كل توصية وصفاً للوضع في بنما، وتبريراً للحاجة إلى تدخّل سياساتي في المجال المعني، وإشارات إلى الممارسات الجيدة في المنطقة وأهدافاً واضحة إلى جانب خطة عمل تشمل تحديداً للمسؤوليات، وإطاراً زمنياً وتقديراً للتمويل اللازم لتنفيذها. وقُدمت هذه التوصيات إلى رئيس بنما في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ خلال افتتاح المركز الجديد لوزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدينة بنما. وفيما يلي التوصيات السياساتية الإحدى عشرة.

تيسير التبادل التكنولوجي والابتكار

١- تعزيز وسائل الاتصال ونشر السياسات والبرامج المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢- إجراء تحليل لتنظيم المشاريع والتكنولوجيا والابتكار، يقدم صورة أوضح عن الحالة الراهنة في بنما.

٣- تعزيز وتدعيم التحالفات بين الجامعات والمؤسسات والدولة بهدف تعزيز الابتكار والتكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحسين التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع

٤- وضع وتنفيذ قانون ينص على التزام بإنشاء كرسي أستاذ في تنظيم المشاريع في جميع مستويات النظام التعليمي. وينبغي أن ينص القانون بوضوح على دور القطاعين العام والخاص وقطاع التعليم، كما ينبغي أن يستند إلى الممارسات الجيدة في الهيئات الحكومية والدولية كالأونكتاد.

٥- وضع منهجية تعليم تفاعلية تستفيد من دراسات الحالات الإفرادية المكيَّفة مع الظروف المحلية.

٦- استحداث برنامج دراسي ينتهي بمنح دبلوم في تنظيم المشاريع لمعلمي المدارس وأساتذة الجامعات.

٧- إنشاء منظمة من القطاعين العام والخاص تشجع على تنظيم المشاريع في مختلف مناطق البلد، ويكون مقرها في مركز تنظيم المشاريع التابع لوزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدينة بنما.

تحسين فرص الوصول إلى التمويل

٨- تيسير تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة.

٩- إدراج الاعتراف بالسلع المادية وغير المادية كضمانات، في القواعد التنظيمية.

١٠- إنشاء آليات مالية تضيِّق الفجوة في الوصول إلى التمويل بين مؤسسي هذه المشاريع والمستثمرين الرعاة.

١١- وضع قاعدة بيانات تتضمن معلومات وتفاصيل كاملة عن خطوط الائتمان والخدمات المتاحة لمنظمي المشاريع.

٢٩- وفي زمبابوي، دعا الأونكتاد وبرنامج إمبريتيك في زمبابوي حوالي ١٠٠ من أصحاب المصلحة يمثلون مؤسسات أعمال كبيرة، ومصارف، ومنظمي مشاريع، إلى اجتماع. وأتاحت هذه المناسبة فرصة للمشاركين لتبادل تجاربهم في سياسات تنظيم المشاريع مع ممثلي الحكومات. وأكد المشاركون الحاجة إلى وضع تعريف واضح لتنظيم المشاريع والتصدي للمعوقات التالية:

(أ) عدم وضوح الأولويات ونوع تنظيم المشاريع الذي يرغب البلد في تشجيعه والتركيز عليه؛

(ب) تشتت بعض المبادرات التي أُطلقت في ظل الاهتمام بتفضيل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها المبادرات في مجالي الزراعة التعاقدية والتوطين؛

(ج) أنشطة التعاقد من الباطن والزراعة التعاقدية والأنشطة السياحية التي أضطُلع بها على مستوى الشركات لتشجيع الانتقال إلى القطاع النظامي للأعمال؛

(د) إدماج بيانات سياسات تنظيم المشاريع في السياسات القطاعية؛

(هـ) تبني مختلف الوزارات الحكومية لسياسات تنفذ على مستوياتها هي دون أن تُكلَّف أي وزارة، تحديداً، بمهمة تنسيق الاستراتيجية.

٣٠- ودعا المشاركون وزارة التخطيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار إلى تعزيز وضع سياسة وطنية لتنظيم المشاريع بمساعدة الأونكتاد وبرنامج إمبريتيك، وبدعم من شركاء التمويل. ولضمان الاستمرارية، أنشأ المشاركون في حلقة العمل الفريق الزمبابوي الرفيع المستوى لتطوير تنظيم المشاريع، على أن يتمثل هدفه في وضع وإطلاق سياسة لتنظيم المشاريع في غضون ١٢ شهراً.

٣١- وهذه التجارب في تكييف واعتماد الإطار ألقت الضوء - من منظور عملي - على الاحتياجات المبينة أدناه.

استعراض الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع

٣٢- هناك عوامل مختلفة جداً يمكن أن تعيق التقدم في مجال تنظيم المشاريع. ومن الأهمية بمكان استعراض الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البلد وتحديد التحديات والفرص الرئيسية. وقد تختلف هذه العقبات اختلافاً جذرياً من بلد إلى آخر على الصعيد الإقليمي. ومن شأن المقارنة المرجعية بين البلدان وبين الأقاليم في البلد نفسه أن تساعد في تحديد مواطن القوة والضعف فيما يتعلق بتطوير تنظيم المشاريع في بلد ما. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتناول واضعو السياسات المقارنات بين البلدان أو الأقاليم بحذر. فلكل بلد أو إقليم تاريخ مختلف وظروف وتفضيلات أولية محددة ينبغي مراعاتها لدى صوغ استراتيجية تُعدُّ له خصيصاً. ولذلك لا بد من حوار موسع بين أصحاب المصلحة، ولا بد أن يستند هذا الحوار إلى المقارنات المرجعية بوصفها قاعدة معلومات متينة، وأن يكفل إدراج الظروف والتفضيلات الخاصة بكل بلد في الاستراتيجيات الوطنية. وتبين تجربة البرازيل، على سبيل المثال، ضرورة أن تراعي السياسات الوطنية الاختلافات بين الأقاليم وأن تقدم إرشادات تتعلق بالتنفيذ على صعيد الأقاليم وعلى الصعيد الوطني.

وضع خطط العمل وتحديد المسؤوليات وضمان التنسيق

٣٣- ينطوي تطوير تنظيم المشاريع على طائفة من مجالات الإجراءات السياساتية، يقع كل منها ضمن مسؤوليات مؤسسات ووزارات حكومية مختلفة. ومن المهم بالتالي تعيين مؤسسة رائدة. ولا بد، بالإضافة إلى ذلك، من التنسيق بوضوح بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع. وعادة ما تبيّن الاستراتيجية المسؤوليات المتعلقة بتحقيق مختلف الأهداف والنواتج الاستراتيجية. وهي تعيِّن كذلك مؤسسات على مختلف المستويات لتنفيذ الأهداف المحددة وترتيب الأولويات. وتمسك هذه المؤسسات بزمام الأمور وتضطلع بالمسؤولية، وستُساءل عما تفعله. وفيما يخص التنفيذ، تتضمن خطط العمل إطاراً زمنياً يحدد أهدافاً نهائية وأهدافاً في الأجل المتوسط، كما يحدد مصدر التمويل وحجمه، وآليات الرصد، ومعايير التقييم. وأخيراً، لا بد من ضمان تأييد كبار المسؤولين الحكوميين للأهداف وخطط العمل الواردة في الاستراتيجية الوطنية. إذ يولِّد الدعم الذي تقدمه القيادة

وعياً بضرورة تطوير تنظيم المشاريع والتزاماً به. وفي بنما، على سبيل المثال، وفر الدعم الذي قدمه الرئيس مارتينيلي – وهو نفسه منظم مشاريع ناجح – للمبادرات الخاصة وتمكينه لوزارة المؤسسات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، إطاراً قيادياً وتحديداً واضحاً للمسؤوليات على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم التي توجد فيها مكاتب للوزارة.

تشجيع الحوار بين أصحاب مصلحة متعددين

٣٤- لدى وضع سياسة لتنظيم المشاريع، لا بد من بدء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين يشمل القطاع الخاص، والأكاديميين، والمؤسسات المحلية والمناطقية والوطنية. فمشاركة هذه الجهات في وضع السياسات وتنفيذها تسهم في الحصول على التأييد من أصحاب المصلحة. وتنشر هذه العملية الوعي بمزايا تنظيم المشاريع في المجتمع. وقبل كل شيء، فإن إشراك منظمي المشاريع أمر حاسم الأهمية لأنهم أكثر الرابحين أو الخاسرين من أية سياسة في مجال تنظيم المشاريع. وتتيح المنتديات واجتماعات الموائد المستديرة التي تتناول تنظيم المشاريع وغير ذلك من المناسبات منبراً ملائماً لبناء توافق في الآراء والاستفادة من التعليقات. وفي الوقت نفسه، يطور هذا الحوار أيضاً قدرة المسؤولين الحكوميين ومعارفهم في مجال تنظيم المشاريع. ففي غانا، على سبيل المثال، يقدم الفريق الغاني المعني بالتنمية الاقتصادية، تحت إشراف مؤسسة فريدريك إيبيرت، آلية للتشاور الدوري.

اعتماد آليات استعراض منتظم

٣٥- تعزز آليات الاستعراض المنتظم قدرة واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على مواكبة الاتجاهات والوقائع وتحسِّن قدرتهم على وضع السياسات وتنفيذها. وينبغي تنفيذ سياسات تنظيم المشاريع بدينامية لضمان استمرار وجاهتها وفعاليتها. ولإتاحة المجال لتقييم دوري للسياسات، لا بد من تحديد عدد من الأهداف القابلة للقياس. ويمكن ترجمة هذه الأهداف إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للرصد مع مرور الزمن لإظهار التحسن أو التدهور في الأوضاع الإطارية لتنظيم المشاريع. وقد أنشأت حكومة نيجيريا، على سبيل المثال، آلية تتيح إجراء استعراضات سياساتية دورية، تراعى فيها التجارب الوطنية والدولية.

ثالثاً- التحديات

٣٦- يسلط تحليل للتطورات الأخيرة في استراتيجيات وسياسات تنظيم المشاريع الضوء على التحديات التالية التي يتعين مواجهتها لضمان أن يكون لهذه التدابير تأثير كاف:

(أ) عدم كفاية المواءمة مع السياسات الأخرى: كما ورد في الإطار، ينبغي أن يشكل تشجيع وتيسير وتنظيم المشاريع جزءاً من استراتيجية شاملة تتعلق بالقطاع الخاص، والتعليم، والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع، وتتضمن أهدافاً موسعة تتصل ببناء

القدرة الإنتاجية. وينبغي المواءمة بعناية بين هذه السياسات، لأن التنسيق والاتساق أساسيان لتحقيق أثر إيجابي؛

(ب) عدم وجود أهداف وأولويات واضحة: يمكن لسياسات تنظيم المشاريع أن تسعى إلى تحقيق طائفة من الأهداف والأولويات المختلفة. فبإمكانها، على سبيل المثال، أن تركز على تحديث المجتمعات الزراعية، أو تحقيق قفزة نحو تكنولوجيات الجيل القادم، أو تنويع الصادرات، أو خلق فرص اقتصادية جديدة للنساء، أو تعزيز فرص عمل الشباب، أو تجاوز الانقسامات الإثنية. ولا بد من تحديد مجموعة واضحة من الأهداف تتقدم جميع الجوانب الأخرى للاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع، بدءاً من الهيكل المؤسسي ووصولاً إلى الأدوات السياساتية المحددة المستخدمة لتفادي أي لبس أو تداخل أو نتائج غير ملموسة؛

(ج) ضعف التأييد من أصحاب المصلحة والتنسيق معهم: إن الهدف من أية سياسة في مجال تنظيم المشاريع هو حشد الجهات الفاعلة الرئيسية في بيئة تنظيم المشاريع في بلد ما. وينبغي أن تشارك الحكومة مشاركة نشطة على الصعيد الوطني والمناطقي والمحلي في وضع وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع، مع إشراك منظمات مثل رابطات منظمي المشاريع، وغرف التجارة، والجمعيات المهنية، واتحادات أرباب العمل؛ ونقابات العمال وجمعيات الموظفين؛ ووكالات تشجيع التجارة والاستثمار والتعاونيات المتخصصة. وفي بيئة فعالة لتنظيم المشاريع، ينبغي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار وأن يسهموا في تيسير تنظيم المشاريع. وإضافة إلى ذلك، فإن طريقة تنفيذ سياسات تنظيم المشاريع عنصر هام من عناصر النجاح مثَلها مثل الاختيار الصحيح للأدوات. وتتمثل الخطوة الأولى بتعيين مؤسسة رائدة تعنى بتطوير تنظيم المشاريع. وبغض النظر عن موقع سياسة تنظيم المشاريع في خطط العمل الحكومية، ينبغي تحديد المسؤولية عن تطوير تنظيم المشاريع على المستوى الحكومي (انظر المربع ٥).

المربع ٥

وضع استراتيجيات شاملة لتنظيم المشاريع

سنغافورة: في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت حكومة سنغافورة عملية وضع سياق مؤسسي لتطوير تنظيم المشاريع. وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت وكالة سبرينغ سنغافورة، وهي وكالة تعنى بتطوير المؤسسات تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة. وتتمثل مهمة الوكالة في مساعدة المشاريع السنغافورية على النمو وفي بناء الثقة في المنتجات والخدمات السنغافورية. وكجزء من استراتيجية تعزيز بيئة تطوير مشاريع الأعمال، تولي وكالة سبرينغ أهمية كبيرة لدعم تنظيم المشاريع ودعم المؤسسات الناشئة في مرحلة مبكرة من وجودها. وفي عام ٢٠٠٣، عينت الحكومة وزيراً يعنى بمسألة تنظيم المشاريع. وفي السنة نفسها، أنشأت الحكومة جماعة العمل لصالح تنظيم المشاريع، التي تضطلع بدور رئيسي في تشجيع تنظيم المشاريع. وهذه الجماعة هي حركة تعمل في القطاعين الخاص والعام وتهدف إلى تعزيز تنظيم المشاريع في سنغافورة من خلال تهيئة بيئة ملائمة للمشاريع، وإرساء ثقافة

تنظيم المشاريع، وتيسير تدعيم شبكة العلاقات والتعلم. ولجماعة العمل هذه عدة فرق عمل تعنى بالتعليم والتكنولوجيا وينسق عملها وزير ولجنة إدارية فضلاً عن لجان فرعية تعمل في مجال تمويل المؤسسات الناشئة، والإرشاد، وتدعيم شبكة العلاقات، والاتصالات، وتيسير وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق العالمية.

كوستاريكا.: بالاستناد إلى تحليل نقدي للتحديات القطرية، حددت السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع في كوستاريكا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ثمانية مجالات استراتيجية رئيسية لتعزيز تنظيم المشاريع: (أ) تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع، (ب) ضمان وجود ترابط مؤسسي نظمي، (ج) وضع نظام وطني لحاضنات الأعمال، (د) وضع نظام للإعلام والرصد، (ه) توفير أدوات مالية لمنظمي المشاريع، (و) تقديم الإرشادات إلى منظمي المشاريع في جميع مراحل الأعمال التجارية، (ز) تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي، (ح) تشجيع منظمي المشاريع على التصدير. وفي كل مجال من هذه المجالات، تعرض السياسات الحالة الراهنة، وتضع أهدافاً استراتيجية، وتقدم خطة عمل مفصلة، وتقترح مؤشرات للتقييم. وقد انطوت عملية تحديد الأولويات على حوار بين أصحاب مصلحة متعددين من الكيانات العامة والخاصة ومن المجتمع المدني. وجاءت هذه العملية ثمرةً لإنشاء وزارة الاقتصاد والتجارة لجنة مشتركة بين المؤسسات. ورغم أن الوزارة هي المؤسسة الرائدة، تستفيد السياسات من الجهود المنسقة لعدد من المؤسسات بينها وزارة التعليم، ووزارة العلم والتكنولوجيا، ومعهد التعلم الوطني، ومجمع العلوم. وتماشياً مع سياسة كوستاريكا العامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعالج السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع مسائل مشتركة بين القطاعات تشمل دعم منظِّمات المشاريع وتشجيع المؤسسات على تحمل مسؤولياتها البيئية.

جنوب أفريقيا: وضعت جوهانسبرغ استراتيجية تنظيم المشاريع الخاصة بالشباب والإطار السياساتي عام ٢٠٠٩ بهدف الإسهام في تحويل جنوب أفريقيا إلى بلد رائد في تطوير تنظيم المشاريع في العالم النامي بحلول عام ٢٠٢٥. وتتماشى الاستراتيجية مع أولوية الحكومة المتمثلة في التصدي للارتفاع الشديد في معدّلات البطالة ومع أنشطة الوكالة الوطنية لتنشئة الشباب التابعة لوزارة التجارة والصناعة، والتي تقدم طائفة من الخدمات للشباب الطموحين من منظمي المشاريع تشمل التدريب والإرشاد والحصول على التمويل. وتشرف وزارة التنمية الاقتصادية على الاستراتيجية من الناحية السياسية. ومن بين الشركاء وأصحاب المصلحة أيضاً إدارات أخرى في المدينة، ومدارس ومنظمات شبابية، إضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ومؤسسات تدريبية. واقتُرحت ثلاثة تدخلات برنامجية تتعلق بإرشاد الشباب الطموحين من منظمي المشاريع، ومساعدة منظمي المشاريع الشباب على تنظيم أنفسهم في تعاونيات ومساعدتهم في إقامة روابط مع القطاع الأفضل أداءً في اقتصاد المدينة، وتزويدهم بالمعارف التقنية فضلاً عن الدعم المالي.

المصدر: الجرد الشبكي لأفضل الممارسات في تنظيم المشاريع (www.unctad.org/epf).

رابعاً- الرصد والتقييم

٣٧- ينبغي أن يعكس الرصد والتقييم الطبيعة الشاملة لسياسات تنظيم المشاريع. ومن شأن التقييم الدوري باستخدام مؤشرات في كل مجال من المجالات أن يتيح لواضعي السياسات تكييف السياسات الوطنية. كما أن من شأن توفر مؤشرات ذات صلة وقابلة للمقارنة من بلدان أخرى أن يساعد واضعي السياسات في إجراء مقارنة مرجعية لحالة تنظيم المشاريع وفي اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تعكس المؤشرات بشكل خاص أهداف السياسات المحددة في كل مجال وأن تكون صالحة لقياس الاتجاهات من أجل مساعدة واضعي السياسات في تعديل سياساتهم وبرامجهم. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات متماثلة في البلدان المختلفة كي يتسنى إجراء مقارنات مرجعية ومنع واضعي السياسات والوكالات من اختيار المؤشرات التي ينحازون إليها.

٣٨- وينبغي أن تكون المعلومات والبيانات المستخدمة لوضع المؤشِّرات متاحة بيسر. كما ينبغي أن يكون جمعها سهلاً، تفادياً للمسوحات المكلفة والمرهقة. وينبغي تجميعها دورياً وفي الوقت المناسب للتمكّن من إدراج الاتجاهات ذات الصلة على نحو دقيق.

٣٩- وتضمَّن إطار الأونكتاد مجموعةً توضيحية من المؤشِّرات المحددة لتيسير جمع البيانات ورصدها على الصعيد الوطني بما يعكس جميع المجالات الستة للإطار (انظر الجدول ٧). وهذه المؤشِّرات هي مبادئ توجيهية عامة تستعين بها البلدان لتعديل وتنقيح هذه الأداة. ويبيّن الجدول ٧ أيضاً مصادر محتملة للبيانات.

الجدول ٧

مؤشِّرات لقياس فعالية سياسات تنظيم المشاريع

المجال السياساتي	*المؤشِّرات الممكنة*	*ما ترصده المؤشرات*	*مصدر البيانات*	*السمات الرئيسية*
صوغ استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع	عدد مؤسسات الأعمال التي تُنشأ سنوياً	نجاح منظِّمي الأعمال في بدء مشاريعهم والاستمرار فيها	الإحصاءات والمسوحات الوطنية	يعتمد توفُّرها على المكاتب الوطنية للإحصاءات
	معدلات البقاء			لا تُتاح البيانات إلا عند إجراء الاستقصاءات
	حصة جميع المؤسسات الناشئة من المجالات المستهدفة مثل مشاريع التكنولوجيا العالية، أو المشاريع المراعية للبيئة، أو المشاريع الاجتماعية، أو المشاريع في قطاعات التصدير الرئيسية	النجاح في تحقيق أهداف محدّدة للقطاعات المختلفة		
		تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الاقتصادية المستهدفة		
		الأثر الاقتصادي لتنظيم المشاريع		

المجال السياساتي	المؤشّرات الممكنة	ما ترصده المؤشرات	مصدر البيانات	السمات الرئيسية
	حصة جميع المؤسسات الناشئة من الفئات المستهدفة كالنساء والشباب والأقليات وسكان الأرياف			
	نمو نسبة العمالة بفضل المؤسسات الناشئة			
	الإيرادات الناتجة والضرائب التي أدّتها المؤسسات الناشئة (القيم ومعدّلات النمو)			
تحسين البيئة التنظيمية إلى الحد الأمثل	عدد الإجراءات اللازمة للمباشرة بعمل تجاري، وعدد الوكالات المعنية بهذه الإجراءات	سهولة فتح وإغلاق مشروع أعمال	مؤشر البنك الدولي المتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية	سنوي
	عدد الأيام، وكلفة بدء العمل التجاري أو إغلاقه	مدى فعالية النظام القضائي		قابل للمقارنة
	عدد الأيام اللازمة لتسجيل سند ملكية وكلفة هذا التسجيل			في المتناول
	حسن التوقيت في عمل آلية تسوية المنازعات			تغطية عالمية (١٨٣ اقتصاداً)
تعزيز التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع	نسبة المدارس الثانوية التي تتيح برامج وأنشطة خارجة عن المنهج في مجال تنظيم المشاريع	توفُّر التعليم في مجال تنظيم المشاريع	التقرير العالمي بشأن الراصد العالمي لتنظيم المشاريع	سنوي
	نسبة المدارس التقنية والمهنية التي تتيح برامج وأنشطة خارجة عن المنهج في مجال تنظيم المشاريع	نجاح مؤسسات التعليم العالي في الأبحاث المتصلة بمشاريع الأعمال وفي تسويق نتائج هذه الأبحاث	المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)	قابل للمقارنة
	عدد المشاريع المنبثقة سنوياً عن الأبحاث الجامعية		منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لمحة عن التعليم	في المتناول
			المؤشّر العالمي لتنظيم المشاريع والتنمية	تفاوت في التغطية (على سبيل المثال، ٨٧ بلداً للراصد العالمي لتنظيم المشاريع، و٧١ بلداً من البلدان المشاركة في المؤشّر العالمي لتنظيم المشاريع، من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المرشَّحة للانضمام إليها)

المجال السياساتي	*المؤشِّرات الممكنة*	*ما ترصده المؤشرات*	*مصدر البيانات*	*السمات الرئيسية*
تيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار	حصة خريجي العلوم والهندسة	مدى النجاح في تشجيع المهن العلمية أو الهندسية	السجل الأوروبي للابتكار التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	سنوي
	عدد مجمعات العلوم ومراكز التكنولوجيا وحاضنات الأعمال ونسبة إشغالها	مدى توفُّر ونجاح تسهيلات تشجيع المؤسسات الناشئة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا	المكاتب الوطنية للإحصاءات	قابل للمقارنة وفي المتناول (فيما يتعلّق بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤشِّر العالمي لتنظيم المشاريع والتنمية)
	نسبة المؤسسات الناشئة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا من مجمل المؤسسات الناشئة	مدى النجاح في تشجيع المؤسسات الناشئة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا	المؤشِّر العالمي لتنظيم المشاريع والتنمية	تغطية جيدة بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤشِّر العالمي لتنظيم المشاريع والتنمية
	نسبة المؤسسات الناشئة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا والمموَّلة من رأسمال المجازفة			
تحسين فرص الحصول على التمويل	نسبة التمويل المتناهي الصغر أو القروض المقدَّمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة من مجمل القروض المقدَّمة لمشاريع الأعمال	أداء القطاع المصرفي في تيسير القروض الممنوحة لمنظمي المشاريع	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	سنوي
	متوسط قيمة الضمانات المطلوبة لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض (نسبة مئوية من القرض)	الدعم الذي يقدِّمه مستثمرو القطاع الخاص للمؤسسات الناشئة	البنك الدولي	قابل للمقارنة
	مجموع رأسمال المجازفة المستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مدى كفاية الهياكل الأساسية المالية لإقراض منظمي المشاريع	المؤشِّر العالمي للقدرة التنافسية التابع للمحفل الاقتصادي العالمي	في المتناول
	نسبة تغطية مكاتب الائتمان (النسبة المئوية للسكان البالغين)			تغطية عالمية أو محدودة بحسب مصدر البيانات
تعزيز التوعية وتدعيم شبكة العلاقات	نتائج استطلاعات الرأي والمواقف والتقييمات التي تلي حملات التوعية	مدى النجاح في إرساء موقف مجتمعي إيجابي تجاه منظِّمي المشاريع	المفوضية الأوروبية، تقرير مؤسسة القياس الأوروبية عن المقابلات التلفونية الموضوعية المتعلِّقة بهذا المجال	قابل للمقارنة
	عدد رابطات الأعمال التي تكرِّس جهدها لمنظمي المشاريع من النساء والشباب ومنظِّمي المشاريع الريفيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفرص المتاحة لفئات مستهدفة محدّدة لتدعيم شبكة علاقاتها		التغطية محصورة في بلدان الاتحاد الأوروبي
				لا تُتاح البيانات إلا عند إجراء الاستقصاءات

المصدر: الأونكتاد.

خامساً- ملاحظات ختامية

٤٠- قام الأونكتاد، منذ إطلاق هذا الإطار في الآونة الأخيرة، بتطبيق منهجية المناقشات والإرشادات السياساتية في بلدان مختارة. وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة، انحصر التطبيق في تدخُّلات في كل من البرازيل وبنما وزمبابوي وغانا ونيجيريا - وهي بلدان قدَّم لها الأونكتاد مساعدة تقنية من خلال مراكز إمبريتيك، وبدأت فيها عملية وضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع. بيد أن هذه التجارب الأولية أتاحت رؤى متبصِّرة قيِّمة ودروساً مستفادة يُسلَّط الضوءُ عليها في هذه الوثيقة.

٤١- والجدير بالذكر أن الإطار مصممٌ لتكييفه واعتماده في البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بطريقة منهجية. وستزيد الخطوات المحددة في الإطار من أثره إلى أقصى حد ممكن، وتضمن تنفيذه بطريقة متّسقة وشاملة. وهذه الخطوات هي التالية:

(أ) تقييم الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البلد؛

(ب) وضع استراتيجية شاملة لتنظيم المشاريع وتحديد الأولويات؛

(ج) تصميم مجموعة من التدابير المنسَّقة والمحدَّدة الهدف لمعالجة الثغرات والعيوب المحدَّدة؛

(د) رصد وتقييم أثر التدابير السياساتية بشكل دوري وإدراج الدروس المستفادة.

٤٢- إن واضعي السياسات الساعين إلى تطوير تنظيم المشاريع ومؤسسات الأعمال الناشئة مدعوون إلى مواصلة مساعيهم لجعل هذا الإطار عملياً ومفيداً في جهودهم الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع. وهم مدعوون، في هذا السياق، إلى تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. والبلدان مدعوّة بشكل خاص إلى التعليق على الطريقة التي يمكن للأونكتاد اتّباعها لمساعدتها في إنشاء آلية رصد وتقييم تكمِّل الإطار وتكون بمثابة إرشادات عملية وميسورة الاستخدام حول تقييم تطوير تنظيم المشاريع وأثر تنفيذ التدابير ذات الصلة في بلدانهم.